«الصحة» ترفع شعار «الإصلاح»

## إنفاق الفرد صحياً في سورية أقل من ١٠٠ دولار سنوياً.. بينما في فرنسا ٥ آلاف دولار

# نقيب الأطباء لـ«الوطن»: الإنفاق الصحي في سورية لا يتجاوز ٤ بالمئة من الدخل القومي

محمد منار حميجو

كشف نقيب الأطباء غسان فندي عن أن نسبة الإنفاق الصحي في سورية لا تتجاوز ٤ بالمئة من الدخل القومي، معتقداً أن قيمة الإنفاق أقل من ١٠٠ دولار للفرد في السنة، على حين يشكل الإنفاق الصحي في الدول الصناعية ما قيمته بين ٨ إلى ١٤ بالمئة من الدخل القومي، موضحاً أن الإنفاق في الولايات المتحدة للفرد ارتفع إلى ٧,٢٢١ دولاراً في العام الماضي بعدما كان ٣٥٠٠ دولار في عام ١٩٩٠، وفي فرنسا كان في ١٩٩٠ نحو ٢٠٤٥ واليوم يتجاوز ٥ آلاف دولار.

وفي لقاء خص به «الوطن» أضاف فندي: إنه من المعروف أن الإنفاق على الصحة تحدده القدرة المالية للمجتمع، هذا إذا تم إنفاق هذه الموارد في مجالها الصحيح وبكفاءة عالية ومن دون هدر أو تسيب.

ورداً على سؤال كيف يتم تمويل أو تغطية تكاليف الخدمات الصحية في سورية، أوضح فندي أن تمويل الخدمات الصحية من ثلاثة مصادر وهي خزانة الدولة، صاحب العمل أو مقدم الخدمة، المستفيدون من الخدمة، مضيفاً: بالإمعان في هذه المصادر نجد أن أصلها واحد وهو المواطن وهذا المفهوم يصحح مقولة «إن المواطن يعالج على نفقة الدولة».

### تحديات الواقع الصحي

ورداً على سؤال التحديات التي يواجهها القطاع الصحي في سورية، أشار فندي إلى التحديات التي يواجهها القطاع الصحي في سورية نتيجة الحرب الظالمة وما تمر به سورية من أزمة اقتصادية وتضخم نتيجة ارتفاع سعر الصرف، وهجرة جزء من الكادر الطبي نتيجة الظروف التي مرت بها سورية جراء الحرب الغاشمة التي شنت عليها والحصار الاقتصادي، وتدمير البنى الصحية نتيجة للأعمال الإرهابية.

ولفت إلى أن من التحديات التي يواجهها القطاع الصحي تباين العمل والأنشطة في الوزارات المعنية بالصحة لعدم وجود التناغم والتنسيق اللازم فيما بينهم، ولوجود عدة رؤى، مؤكداً أنه يمكن للنقابات الطبية أن تأخذ دوراً أكثر تأثيراً وفاعلية، والاستعانة بالمستشارين المتخصصين لتطوير العمل والمساهمة بصنع القرار وتحسين الواقع الصحي.

وبيّن أن هناك تحديات تواجه القطاع الصحي في العالم وهي موجودة أيضاً في سورية مثل ارتفاع تكاليف الوسائل التشخيصية والعلاجية، والزيادة السكانية وما يتطلبه ذلك من زيادة في الخدمات الصحية، وارتفاع متوسط الأعمار نتيجة لتطور الخدمات الصحية والاقتصادية أي ازدياد عدد المسنين المحتاجين لرعاية صحية، قد تصل كلفتها لخمسة أضعاف التكلفة لمن هم دون الستين من العمر.

### رفع شعار الإصلاح

وعن كيفية تحسين الواقع الصحي في سورية قال فندي: الحقيقة أن التحديات والضغوط من جراء زيادة التكاليف التي يواجهها القطاع الصحي بالعالم تفرض رفع شعار الإصلاح الصحي والتغيير الشامل للسياسات الصحية، فالدول التي نجحت في الإصلاح الصحي هي دول بنت سياستها على الدراسة والواقع ووضعت خطط وإستراتيجيات طويلة الأمد للسياسات الصحية، مضيفاً: أما الدول التي فشلت في الإصلاح فقد لجأت للحلول المؤقتة أو التغييرات السطحية والعشوائية في تنظيم الخدمات الصحية ومتابعتها ومراقبتها.

وأشار إلى أنه في سورية يواجه القطاع الصحي المزيد من التحديات التي تم ذكر بعضها، إضافة للنقص في الموارد المتاحة جراء ارتفاع الكلفة الاقتصادية للخدمات الصحية وضمان تحقيق العدالة في توزيعها، مضيفاً: نحتاج إلى إعادة الهيكلية المؤسساتية والتطوير الإداري وضبط الجودة وإجراء البحوث الطبية للمساهمة في حل المشاكل الصحية القائمة، وتوفير التمويل المادي وتعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالقطاع الصحي عبر إستراتيجيات تحقق جدوى قصيرة المدى وطويلة المدى.

### إستراتيجيات

وحول الإستراتيجيات المتبعة عالمياً للإصلاح الصحي، بيّن فندي أنها تختلف من دولة لأخرى إلا أنها محكومة ببعض المبادئ الأساسية، أهمها تحول الدولة متمثلة بوزارة الصحة إلى وضع السياسة الصحية بالتشارك مع مقدمي الخدمات الصحية، وتقديم الرعاية الصحية الأولية ونشر الوعي والتثقيف الصحي وتنظيم ومراقبة جودة الخدمات الصحية والممارسة.

ورداً على سؤال حول الأولويات في الإصلاح الصحي في سورية، شدد فندي على ضرورة إعادة دراسة دور الوزارة والمتمثل حالياً بالمول والمالك والمدير للمؤسسات الطبية والعلاجية، حيث إن انشغالها بهذه الأمور يؤدي إلى نقص الجودة وهدر الموارد وعدم رضا المستفيدين من الخدمة، علماً أن الدور العلاجي يصرف وزارة الصحة عن مهامها الرئيسة المتمثلة في الرعاية الصحية الأولية والتنظيم والرقابة، لافتاً أيضاً إلى أهمية التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين وفقاً لأسس تقر حسب طبيعة التغطية والجهة الدافعة سواء المواطن أم رب العمل أو خزانة الدولة لبعض المواطنين وذوي الاحتياجات الخاصة والشرائح التي لا تستطيع المساهمة، إضافة إلى إقرار سياسات وإستراتيجيات طويلة المدى مبنية على دراسة الأولويات ومصادر التمويل.

> هل تتخلى «الصحة» عن دور المالك والممول للمشافي وتنتقل إلى دور الرقابة والتنظيم

ولفت فندي إلى أن من أولويات الإصلاح في القطاع الصحي اختيار نظم التأمين من المواطن لا أن تفرض عليه، وتحديد الأولويات في الخدمات الصحية المقدمة، إضافة إلى أهمية ترشيد بناء واستخدام المستشفيات حيث تصل كلفة المشافي إلى نحو ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من التكلفة الصحية، في الوقت الذي لا تخدم أسرتها العدد المطلوب من المواطنين، والتوجه إلى نظم العيادات الخارجية والرعاية المنزلية.

وأضاف: ضرورة ترشيد استهلاك الأدوية والفحوص المخبرية والشعاعية إلى الحد الضروري، حيث ثبت بالدراسات أن زيادتها تضر المريض والنظام الصحي، وتوحيد مصادر العلاج وإيجاد ترابط بين المشافي والعيادات التخصصية، إضافة إلى توحيد النظم المالية والإدارية، موضحاً أن هنالك مشافي مأجورة وأخرى مجانية ومشافي تعليمية وأخرى خدمية وغيرها، لذا تجب مقاربة نظمها لتحسين الجودة بما يضمن الحد الأدنى من المعايير، وليس المقصود إتباعها لوزارة الصحة بل أن تعمل في إطار تنسيقي واحد.. ولفت إلى أهمية تطوير نظم التأمين الصحي العامة والخاصة ومراقبتها والحد من تقديم الخدمات مباشرة من هيئات وشركات التأمين لكي لا تصبح موازية بأعمالها لوزارة الصحة، مشيراً إلى أهمية توحيد مصادر العلاج للمواطن حيث لا ينتقل بين مصادر العلاج طوعاً أو إجبارياً ويتحمل بذلك أعباء مالية.

### إحياء الخطة الخمسية العاشرة

وتطرق فندي إلى الخطة الخمسية العاشرة التي عطلتها الحرب، مؤكداً أنها كانت خطة جيدة لو أتيح لها التنفيذ وأنه يمكن الاستفادة منها حالياً رغم اختلاف الظرف عن الوقت الذي وضعت فيه، موضحاً أن الأساس في الخطة هو إحداث تحول تدريجي في هيكلية وإدارة وتمويل القطاع الصحي، حيث يتم الفصل بين المهام الأساسية وهي تمويل الخدمات الصحية وتقديم الخدمات الصحية والإشراف عليها.

وأضاف: هنا سيكون دور الحكومة هو توفير بيئة مناسبة لزيادة الاستثمار في الصحة من القطاعين الخاص والأهلي، علماً أن الخطة تحدثت عن ستة محاور ترتبط مباشرة بالتأمين الصحي، وهي إحداث صندوق وطني لإدارة تمويل الخدمات الصحية، وتمويل الخدمات الصحية، وتحديد حقيبة الخدمات الأساسية للمواطن السوري، وتطوير نظم تعاقدية مع مقدمي الخدمات تعزز التنافسية، إضافة إلى إحداث شبكات أمان لحماية وتأمين الخدمات الصحية للشرائح الأقل دخلاً، وزيادة الموارد المالية للقطاع الصحي، إضافة إلى التحول التدريجي للتأمين الصحي، وأضاف فندي: أريد الإشارة إلى أن القطاع الصحي قد حقق نجاحات خلال العقود الأربعة الماضية في تحسين معدلات الحياة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات وارتفاع نسب التغطية باللقاحات، ويرجع ذلك لعوامل مساعدة في حينها منها ارتفاع مستوى المعيشة والوعي وتحسن البنية التحتية وزيادة التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية والعلاجية وتوافر منظومة إسعاف وطوارئ وزيادة أعداد القوى البشرية العاملة في القطاع الصحي وتنوع تخصصاتها.

وضع حد لحالة الاستنزاف والاتكالية التي تتبعها معظم الوحدات الإدارية

# محافظ الحسكة لـ«الوطن»: العمل على إعداد مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر

الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيوح خلال اجتماعه برؤساء مجالس المدن والبلدات والوحدات الإدارية بمبنى المحافظة إقامة مشاريع تنموية في البلديات ذات ريوع مالية من شأنها العمل على وضع حد لحالتي الاستنزاف والاتكالية التي تتبعها معظم البلديات بالمحافظة، مشدداً على ضرورة العمل على إعداد دراسات استثمارية ذات جدوى اقتصادية لمشاريع تنموية ضمن كل وحدة إدارية على حدة من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم خلق حالة ربح تعود ريوعها وتنعكس إيجاباً على عمل الوحدات الإدارية بالمحافظة لتسهم في تغطية رواتب وأجور العاملين فيها وتحقق التنمية المستدامة ضمن كل وحدة وتعود في الوقت ذاته بالنفع على المواطن وترفع كتف الاتكالية عن الحكومة في ظل الظروف القاهرة التي تعيشها محافظة الحسكة، التي خرجت معظم موارد البنى التحتية والطاقات الإنتاجية لها عن يد الدولة بوجود الاحتلالات ومن يرتهن إليها.

بيّن صيوح في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الاجتماع هو الثالث من نوعه على مستوى المحافظة، وتأتي الغاية منه للعمل على إعداد مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، التي ينبغي أن تكون على رأس سلم أولويات العمل الخدمي اليومي للوحدات الإدارية في مواقعها الجغرافية لأجل تحقيق استقلالية مالية وإدارية لعملها وتعود بالنفع على المواطن عبر التركيز على مشاريع ذات تكلفة اقتصادية أقل وعائدية مالية أكبر تُمكن الوحدات الإدارية من تحقيق مبدأ التنمية عبر الاستمرار بتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة تعمل على تغطية عمل الوحدة الإدارية مالياً وتحقق لها الشخصية الاعتبارية إدارياً وتعود بالفائدة المرجوة على البلدية وعلى المجتمع وعلى المواطن بأن معاً.

وأشار صيوح إلى أن حالة تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل هذا الظرف الراهن والخروج بحالة إيجابية تعكس مستوى الأداء الإداري والخدمي النوعي فيها، من خلال العمل على استحداث مشاريع زراعية بالشقين النباتي والحيواني، ومشاريع مهنية وصناعية وتجارية واجتماعية أخرى كذلك، مؤكداً إعداد مسوّدات مشاريع استثمارية في هذا السياق وبالسرعة الممكنة وضمن السياق الذي نوقش في الاجتماع.

من جانبه بيّن رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو، أن مجلس المدينة سيعمل على طرح مشروعين استثماريين، ضمن مجال نطاق عمل المجلس من خلال ١٢ محلاً تجارياً للاستثمار، إضافة إلى وضع بناء تمتلكه البلدية وإجراء المزايدة عليه كي يكون معهداً مخبرياً تعليمياً أو بناء مدرسياً، بهدف خدمة المصلحة العامة، ومن ثم تأمين موارد مالية ثابتة لمجلس المدينة تعمل على تغطية رواتب وأجور العاملين وتقديم خدمات أفضل في مدينة الحسكة.

بدوره لفت رئيس مجلس مدينة القامشلي سهيل الرهاوي، إلى أن المسعى في مجلس المدينة الآن، يقوم على تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة في مدينة القامشلي، تعمل على تحقيق جدوى اقتصادية لتلك المشاريع، وتعود ريوعها بالنفع المطلوب لتغطية نفقات المجلس وتحسين الواقع الخدمي في مدينة القامشلي.

# لقاء مباشر بين الباحثين والمستثمرين للاستفادة مما تنتجه الجامعات من مخرجات البحث العلمي

طرطوس- ربا أحمد

«إستراتيجية الجامعة لاستخراج مخرجات المشاريع البحثية.. نقل وتوطين التقانة» هو عنوان الورشة التي أقامتها جامعة طرطوس التي تهدف إلى تعريف المشاركين بعمل المكتب الوطني لنقل التقانة في الهيئة العليا للبحث العلمي وإلى تسويق مخرجات البحوث التقانية التطبيقية المنجزة في جامعة طرطوس من خلال اللقاء المباشر بين الباحثين والمستثمرين في المعرض المرافق للورشة حول المشاريع والبوسترات للأبحاث والنماذج التطبيقية، ليتم في ختام أعمالها مقترحات وخطة عمل للمرحلة القادمة من التعاون بين الجامعة وفعاليات المجتمع الأخرى المعنية بهذا المجال.

من جهته أشار رئيس جامعة طرطوس محمد ديوب إلى الأهمية الكبرى لاستثمار مخرجات المشاريع البحثية ونقل وتوطين التقانة في الواقع العملي بما يخدم هدف التشارك والتشبيك بين الجامعة والمجتمع كما يخدم التوجه العلمي العام نحو مجتمع علمي منتج وفاعل وخاصة أن طلاب جامعة طرطوس كانوا وما زالوا من المميزين على مستوى البلاد وقد حصلوا على جوائز ذهبية وبراءات اختراع عدة في مجالات اختصاصهم.

ولمعرفة أهداف الورشة أوضحت المساعد للشؤون العلمية والبحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة أن الورشة ركزت على ضرورة استثمار ما تنتجه الجامعات والطلبة من بحوث لتوظيفها في سوق العمل وربط ما يتم تدريسه ونشره من بحوث مع حاجات السوق لاستثماره بالصورة الأمثل.

بدوره أوضح الدكتور مجد الجمالي الدليل الإجرائي لحماية واستثمار مخرجات البحث العلمي في سبيل استثمار المعرفة من خلال تعزيز البحث العلمي وأسسه ومنها دعم الباحثين من أجل مواجهة كل المعوقات التي تصادفهم وهنا تبرز الأهمية الكبرى لمكتب نقل وتوطين التقانة ودوره في تجذير العلم والباحثين في البلاد.

من ناحية أخرى أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مازن حماد أهمية هيئة البحث العلمي وتحديداً في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، مشيراً إلى أن الغرفة تعتبر أنها شريك حقيقي مع الجامعة والهيئة في هذه المبادرة لما فيه مصلحة الجميع. تضمنت الورشة مجموعة من المحاضرات جمعت العديد من المواضيع المتعلقة في هذا الموضوع ليتم بعدها جلسات حوارية عن آفاق التعاون بين جامعة طرطوس والفعاليات الاقتصادية المحلية في مجال نقل التقانة إلى جانب افتتاح معرض للطلبة متضمناً بعضاً من نتاجهم التقني.